

Distr.: General  
19 December 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### اللجنة الإحصائية

#### الدورة الرابعة والأربعون

٢٦ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٣ (ي) من جدول الأعمال المؤقت\*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات الجريمة

### تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن خارطة طريق لتحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة وزيادة توافرها على الصعيدين الوطني والدولي

#### مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب من اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين (انظر E/2012/24-E/CN.3/2012/34، الفصل الأول - ألف)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن إحصاءات الجريمة. ويورد التقرير وصفا لخارطة طريق تهدف إلى تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة وزيادة توافرها بتحديد عدد من الأهداف والإجراءات ذات الصلة. ويُقترح تنفيذ الإجراءات المذكورة على مدى العقد المقبل بصورة تدريجية ومنسقة، رهنا بتوافر الموارد. وتتمثل العناصر المكونة لخارطة الطريق في وضع تصنيف دولي للجريمة، وتطوير أدوات إحصائية للجرائم التي يصعب قياسها، وتشجيع الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية المتعلقة بالجريمة، حيث ينبغي للمكاتب الإحصائية الوطنية أن تقوم بدور استراتيجي في تيسير التنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية وتنفيذ المعايير الإحصائية وضمن نوعية البيانات. وفي سياق خارطة طريق واسعة النطاق، يُقترح عدد من الأنشطة ذات الأولوية. ويتضمن هذا التقرير نقاطا مطروحة على اللجنة كي تناقشها وتنتظر في ما ستضطلع به في المستقبل من أعمال في هذا المجال.

\* E/CN.3/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

100113 100113 12-65663 (A)



## المحتويات

الصفحة	
٤	أولا - مقدمة .....
٥	ثانيا - وضع معايير ومنهجية جديدة لتحسين إحصاءات الجريمة .....
٥	ألف - وضع تصنيف دولي للجريمة للأغراض الإحصائية .....
٩	باء - الجرائم التي يصعب قياسها .....
١٠	١ - التحديات .....
١٢	٢ - التصدي للتحديات .....
١٦	جيم - أدوات جمع البيانات .....
١٦	١ - البيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة .....
١٩	٢ - إجراء استقصاءات بالعينة في مجال الجريمة .....
٢٢	٣ - مصادر البيانات الأخرى المتعلقة بالجريمة .....
٢٣	دال - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إحصاءات الجريمة .....
٢٥	ثالثا - تحسين القدرة على إنتاج ونشر بيانات الجريمة .....
٢٥	١ - دور المكاتب الإحصائية الوطنية .....
٢٦	٢ - بناء القدرات .....
٢٧	٣ - النموذج الناجح لمركز الامتياز .....
٢٨	رابعا - تحسين العمليات الدولية لجمع البيانات الدولية وتحليلها .....
٢٨	ألف - دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية .....
٣٠	باء - مستودعات البيانات الدولية والإبلاغ عن الجريمة .....
٣٠	١ - إحصاءات جرائم القتل .....
٣١	٢ - توسيع المستودع الدولي لبيانات الجريمة وتزويده بتغطية عالمية .....
٣١	٣ - التحليل العالمي لمستويات الجريمة واتجاهاتها .....

الصفحة

- ٤ - أدوات رصد الأمن والعدالة وسيادة القانون في سياق خطة التنمية لما بعد عام  
٢٠١٥ ..... ٣٢
- خامسا - تنفيذ خارطة الطريق، وهو مجهود مشترك بين اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية  
سادسا - نقاط مطروحة للمناقشة ..... ٣٥
- المرفق - خارطة طريق لإحصاءات الجريمة - الإجراءات والنواتج التي تتسم بأولوية أكبر ..... ٣٦

## أولا - مقدمة

- ١ - تواجه عدة تحديات في الطريقة المتبعة حاليا لإعداد ونشر وتحليل البيانات الإحصائية عن الجريمة، ويتعلق بعض من هذه التحديات بالطلب المتزايد على توليد المعارف بشأن الديناميات السريعة التطور للأنشطة والمنظمات الإجرامية.
- ٢ - وبالنظر إلى الطبيعة الحساسة جدا للمعلومات ذات الصلة بالجريمة، من المهم أن تكون الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية دقيقة وشفافة ومستقلة. ويلزم أيضا أن تكون وثيقة الصلة بالموضوع وأن تقدم في الوقت المناسب بغية توفير الأساس اللازم لإجراء بحوث جديّة وإعلام الجمهور، ولكي تكون أداة فعالة لاستهداف السياسات والبرامج في مجالات منع الجريمة وسيادة القانون وإصلاحات العدالة الجنائية. وتمثل أيضا قابلية البيانات للمقارنة فيما بين البلدان عنصرا هاما للغاية من عناصر إحصاءات الجريمة، بالنظر إلى تزايد الطابع عبر الوطني للجريمة.
- ٣ - ودأبت الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على المشاركة في إعداد ونشر البيانات المتعلقة بالجريمة منذ عقود، وبالرغم من إحراز تقدم في العديد من الجبهات، لا تزال هناك تحديات عديدة، لا سيما في ما يتعلق بقياس الأشكال المعقدة للجريمة التي ظهرت في العقود الأخيرة، مثل الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص والفساد والجرائم الإلكترونية. وحفز الافتقار إلى بيانات رسمية في تلك المجالات على وضع أرقام قياسية أو تقديرات غير مباشرة تكاد تستأثر باهتمام مستخدمي البيانات، بصرف النظر عن المسائل الواضحة المتصلة بنوعية البيانات.
- ٤ - وتستلزم المعرفة الشاملة لاتجاهات ومستويات الجريمة والعدالة الجنائية طائفة واسعة من الإحصاءات تشمل طبيعة الأحداث الإجرامية وخصائص الضحايا والجناة من خلال العملية برمتها، بدءا بوقت ارتكاب الجريمة وانتهاء بإدانة مرتكبيها وإعادة تأهيلهم وتوفير الدعم اللازم لضحايا تلك الجريمة. ويشمل ذلك جمع البيانات في مختلف المراحل: التحقيق والاعتقال والمحاكمة والإدانة والسجن، واستخدام مصادر بيانات مختلفة، من السجلات الإدارية إلى استقصاءات عموم السكان أو الأعمال التجارية بغرض قياس الجريمة غير المبلغ عنها إلى السلطات.
- ٥ - ونوقشت التحديات التي تواجهه في جمع ونشر وتحليل إحصاءات الجريمة في الدورة الثالثة والأربعين للجنة الإحصائية في آذار/مارس ٢٠١٢، استنادا إلى تقرير قدمه المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا (E/CN.3/2012/3).

٦ - وعلى إثر هذه المناقشة، طلبت اللجنة الإحصائية إلى المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدم إليها، في دورتها الرابعة والأربعين، مقترحا لخارطة طريق لمواصلة إعداد إحصاءات الجريمة، وأن يقترح آلية للتعاون بين اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (انظر E/2012/26-E/CN.3/2012/34، الفصل الأول - باء). وطلبت اللجنة أيضا إلى المنظمتين تقديم تقرير عن جدوى وضع تصنيف دولي للجريمة للأغراض الإحصائية.

٧ - وفي أعقاب المناقشات التي أجرتها اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الحادية والعشرين (انظر E/2012/30- E/CN.15/2012/24 و Corr.1 و 2، الفصل الأول - باء)، اتخذ المجلس الاقتصادي قرارا بشأن تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية وزيادة توافرها من أجل وضع السياسات (القرار ١٢/٢٠١٨) تمشيا مع التوصيات التي قدمتها كلتا اللجنتين. ويستجيب هذا التقرير لطلب كل من اللجنتين ولقرار المجلس.

٨ - والغرض من التقرير هو تقديم استعراض شامل للتحديات القائمة في ما يتعلق بإحصاءات الجريمة واقتراح الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها على الصعيد الدولي لمواجهة هذه التحديات. وخارطة الطريق المقترحة طموحة جدا وتغطي مجموعة من الأنشطة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتوخى تنفيذها في ظرف عقد من الزمان. وتتطلب معظم الإجراءات المقترحة التمويل من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، والتعاون فيما بينها. ويقدم المرفق موجزا لجميع الأنشطة والنواتج ويقترح مجموعة فرعية بغرض النظر فيها على سبيل الأولوية.

## ثانيا - وضع معايير ومنهجية جديدة لتحسين إحصاءات الجريمة

٩ - يتمثل أحد الجوانب التي تحد من إمكانية مقارنة إحصاءات الجريمة فيما بين البلدان ومن القدرة على قياس وتيرة حدوث الجريمة ومدى التصدي لها في الافتقار إلى معايير منهجية. وترد أدناه مناقشة لبعض التحديات التي تواجه في تعريف المفاهيم الإحصائية لغرض إعداد البيانات المتعلقة بالجريمة، ويقترح القيام بأنشطة وعمل منهجي لتحسين الأدوات القائمة لجمع البيانات.

## ألف - وضع تصنيف دولي للجريمة للأغراض الإحصائية

١٠ - إن فكرة وضع تصنيف موحد للجريمة ليست جديدة: ففي عام ١٩٥١، أبرزت اللجنة الاجتماعية للأمم المتحدة أهمية إعداد "تصنيف موحد للجرائم" كي "يتسنى

للحكومات تقديم تقارير إحصائية بشأن الإجماع في مواعيد منتظمة<sup>(١)</sup>. ومنذ الخمسينيات من القرن الماضي، ظلت المناقشات الجارية بشأن وضع تصنيف دولي للجريمة غير حاسمة نظراً للصعوبات السيادية في توحيد التشريعات الوطنية المتعلقة بالجريمة، التي تشكل أساس الإحصاءات الوطنية للجريمة، في شكل تصنيف دولي موحد. واعتمد نهج مختلف في عام ٢٠٠٩، عندما أنشئت فرقة عمل مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا تحت رعاية مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، للنظر في إمكانية وضع إطار لتصنيف الجرائم يقوم على أساس التوصيفات السلوكية بدلا من القوانين. ووضعت فرقة العمل أول إطار دولي لتصنيف الجرائم<sup>(٢)</sup> وافق عليه مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في جلسته العامة الستين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر ECE/CES/83).

١١ - وتتشكل مختلف فئات وطبقات الإطار الدولي لتصنيف الجرائم من خلال ضم فئات فرعية من الأحداث الإجرامية في فئات جامعة، مع مراعاة عوامل من قبيل ما يستهدفه الفعل/الحدث، ومدى خطورته، وقصد الجاني وبمجال السياسة العامة المتأثر به.

#### ما الداعي إلى تصنيف إحصائي للجريمة؟

إن تصنيف الجريمة للأغراض الإحصائية يلبي أساسا الحاجة إلى تنظيم البيانات المتعلقة بالجريمة وتجميعها لأغراض الوصف والتحليل. وميزة تصنيف الجريمة هي الحصول على بنية هرمية ذات مغزى يتسنى من خلالها تقسيم كل أشكال الجريمة إلى فئات تتسم بدرجة معينة من التشابه فيما يتصل بالمجالات المفاهيمية والتحليلية والسياساتية. ويشكل التصنيف الموحد للجريمة للأغراض الإحصائية أداة هامة لتحسين قابلية البيانات للمقارنة ونوعيتها على المستويين الوطني والدولي. فعلى المستوى الوطني، يمكن للهيكل الذي يتمخض عنه التصنيف أن يؤدي إلى تحسين مستوى تنظيم البيانات المتعلقة بالجرائم المفردة حسب التعريف الذي تضعه لها القوانين، وهي البيانات التي يصعب استخدامها في العادة لأغراض التحليل. وقد يكون التصنيف أيضا بمثابة أداة أساسية لتنسيق عملية جمع ونشر البيانات على نطاق مختلف مؤسسات العدالة الجنائية (الشرطة والنيابة العامة والمحاكم والسجون)، وعلى نطاق الكيانات دون الوطنية، التي قد تعتمد أطرا قانونية أو مبادئ تنظيمية مختلفة، وعلى نطاق مصادر البيانات

(١) انظر الوثيقة E/CN.5/233 الصادرة عن اللجنة الاجتماعية والتي تتضمن توصيات الأمين العام المتعلقة بالإحصاءات الجنائية.

(٢) يمكن الاطلاع عليه في الموقع: [www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/crime/Report\\_crime\\_classification\\_2012.pdf](http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/crime/Report_crime_classification_2012.pdf)

المختلفة (السجلات الإدارية والاستقصاءات الإحصائية). ويؤدي التصنيف الموحد للبيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية إلى تحسين اتساق البيانات الوطنية. أما على المستوى الدولي، فإن اعتماد تصنيف إحصائي للجريمة ضروري لتعزيز قابلية البيانات المتعلقة بالجريمة للمقارنة فيما بين البلدان، وهو ما يعد مسألة أساسية لتحسين عملية تحليل الاتجاهات والمستويات العالمية والإقليمية. وبينما لا تزال هناك تحديات أخرى أمام تحقيق مستوى عالٍ من قابلية البيانات للمقارنة فيما بين البلدان (اختلاف ممارسات التسجيل، وتباين قواعد العد، والقدرات التقنية والتنظيمية، وما إلى ذلك)، يشكل استخدام مفاهيم وتسميات ومعايير تجميع موحدة خطوة هامة صوب تحسين قابلية الإحصاءات للمقارنة.

١٢ - وقد نوقشت فوائد النهج المتبع في الإطار الدولي لتصنيف الجرائم خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة الإحصائية والدورة الحادية والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (انظر الفقرة ٧ أعلاه) وطلب أن يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا ببحث جدوى وضع تصنيف دولي للجريمة للأغراض الإحصائية. وبناء على هذا الطلب، أجري اختبار أول للإطار في الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تطوع للمشاركة فيه ١٦ بلداً من بلدان أوروبا والأمريكيتين وآسيا<sup>(٣)</sup>. وتمخض الاختبار عن نتائج مشجعة جدا وأثبت جدوى تصنيف دولي للجريمة<sup>(٤)</sup>.

١٣ - وأثناء الاختبار، تمكنت البلدان المشاركة، إلى حد كبير، من إدراج البيانات المتوافرة لديها فيما يتعلق بالجريمة في الإطار الدولي لتصنيف الجرائم ومن تقديم بعض المعلومات عن سمات إضافية بشأن طبيعة الجرائم وضحاياها ومرتكبيها. والتقى الخبراء المشاركون في الاختبار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وناقشوا التغييرات التي يلزم إدخالها على الإطار. ووضعوا قائمة منقحة بفئات المستوى الأول (انظر الشكل ١) وهيكلها للمستويات الثانوية.

(٣) لقد شاركت البلدان التالية في الاختبار الأول للإطار الدولي لتصنيف الجرائم: أستراليا، وإكوادور، وألمانيا، وإنكلترا، وإيطاليا، والبرازيل، وبولندا، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وويلز. ودعت بلدان أخرى من أفريقيا وآسيا وأوروبا إلى المشاركة في الاختبار، لكنها لم تستجب للطلب.

(٤) انظر التقرير عن الاجتماع التشاوري الذي نظّمته فرقة العمل المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا والمعنية بتصنيف الجرائم والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا، بدعم من مركز الامتياز المعني بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بالحكومة والإيداء والأمن العام والعدالة (مكسيكو سيتي، الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

وتستلزم الخطوات التالية في وضع تصنيف كامل عملية تشاور أوسع نطاقا لضمان تمثيل شامل لمختلف نظم المعلومات المتعلقة بالجريمة.

الشكل ١

إطار مقترح لنظام دولي لتصنيف الجرائم بصيغته المنقحة خلال اجتماع تشاوري

فئات المستوى ١	
١	الأفعال التي تؤدي إلى الموت أو التي يُقصد بها التسبب في الموت
٢	الأفعال التي تسبب ضررا للشخص
٣	الأفعال الضارة ذات الطابع الجنسي
٤	الأفعال التي تستهدف الممتلكات وتنطوي على أعمال عنف ضد شخص من الأشخاص
٥	الأفعال التي تستهدف الممتلكات فقط
٦	الأفعال التي تنطوي على استخدام المؤثرات العقلية أو غيرها من المخدرات الخاضعة للمراقبة
٧	الأفعال التي تنطوي على الغش أو الخداع أو الفساد
٨	السلطة الأفعال التي ترتكب ضد النظام العام أو العامة
٩	الأفعال المخلة بالأمن العام
١٠	الأفعال التي ترتكب ضد البيئة الطبيعية
١١	الأفعال الإجرامية الأخرى غير المصنفة في موضع آخر

الهدف ١

إعداد تصنيف دولي للجريمة للأغراض الإحصائية بهدف تقديمه إلى اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٥.

الإجراءات والنواتج المقترحة

(أ) إنشاء فريق من الخبراء لتوجيه عملية إعداد التصنيف الدولي للجريمة ووضع صيغته النهائية. وسيضم الفريق إحصائيين وخبراء من المكاتب الإحصائية



الوطنية والمؤسسات الحكومية الوطنية الأخرى والمنظمات الإقليمية والدولية المشاركة في تسجيل ونشر البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، وسيعمل بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية. ويتعين إشراك اللجان الإقليمية لضمان التمثيل الكافي لمختلف النظم الإحصائية الوطنية المتعلقة بالجريمة (الربع الأول من عام ٢٠١٣)؛

(ب) صياغة مشروع أولي للتصنيف الدولي للجريمة عقب عملية مشاورات واسعة النطاق مع الخبراء الوطنيين وفريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية (الربع الثاني من عام ٢٠١٣)؛

(ج) اختبار مشروع التصنيف الدولي للجريمة في البلدان المتطوعة (الربع الرابع من عام ٢٠١٣)؛

(د) عقد اجتماع فريق الخبراء المعني بالتصنيف الدولي للجريمة من أجل استعراض نتائج الاختبار ووضع الصيغة النهائية للتصنيف الدولي للجريمة (النصف الأول من عام ٢٠١٤)؛

(هـ) وضع دليل لتنفيذ التصنيف الدولي للجريمة (النصف الأول من عام ٢٠١٤)؛

(و) تقديم التصنيف الدولي للجريمة إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين (المقرر عقدها في عام ٢٠١٥).

## باء - الجرائم التي يصعب قياسها

١٤ - لقد أصبح عدد من الجرائم غير التقليدية، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والجرائم الإلكترونية والفساد وغسل الأموال وتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص والجرائم البيئية شائعة في العقود الأخيرة<sup>(٥)</sup>. وتتسم العديد من هذه الجرائم ببعد عابر للحدود الوطنية، وقد وضع المجتمع الدولي صكوكا إقليمية ودولية لتيسير التعاون القانوني الدولي وتوفير الأساس لتصميم استراتيجية مشتركة لمكافحة هذه الجرائم<sup>(٦)</sup>. بيد أنه لم توضع

(٥) قائمة الجرائم التي يصعب قياسها ليست شاملة، ولكن من المقترح الاضطلاع في المقام الأول بعمل إحصائي بشأن هذه الجرائم نظرا لأهميتها بالنسبة للسياسات. ويمكن النظر في إدراج أشكال أخرى للجريمة في مرحلة لاحقة في حال تبين أنها تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة للمجتمع الدولي.

(٦) تشمل الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها ذات الصلة، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

أي معايير دولية بشأن كيفية قياس هذه الجرائم المعقدة وجمع الإحصاءات عن مستوياتها واتجاهاتها. وتتسم الأشكال غير التقليدية للجرائم بمعدلات كشف متدنية للغاية، وفي حين أن الإحصاءات القائمة على الحالات التي يبلغ عنها إلى السلطات توفر معلومات ذات صلة عن استجابة الحكومة للجريمة، فإنها تستخف إلى حد كبير بحجم هذه الظواهر.

## ١ - التحديات

١٥ - إن العديد من الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإجرامية المنظمة (من قبيل القتل والاعتداءات) هي بالغة الوضوح وعادة ما تكون مسجلة من خلال النظم التقليدية للمعلومات المتعلقة بالجرائم. ولكن العديد من الأشكال الأخرى من الجريمة التي ترتكبها الجماعات الإجرامية المنظمة لا يُبلغ عنها أو لا تصل إلى علم السلطات. وربما يعود هذا إلى خوف الضحايا أو إلى أن المنظمات الإجرامية مندججة بشكل كبير في النسيج الوطني وباستطاعتها القيام بعملياتها غير المشروعة دون عراقيل. ومن ثم فإن إنتاج إحصاءات بشأن الجريمة المنظمة يتطلب أدوات تتجاوز النظم التقليدية لجمع البيانات.

١٦ - وفيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، يمكن أن توفر الإحصاءات الرسمية معلومات قيمة عن الحالات المكتشفة، ولكنها لا تشكل مقياسا جيدا لمستوى هذه الجريمة. ويعزى ذلك أساسا إلى الطبيعة المعقدة للجريمة<sup>(٧)</sup> وإلى أن عملية الاتجار يمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة في كل من بلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويتسم الاتجار بالأشخاص بخصائص مختلفة حسب مختلف أنواع الاستغلال: فعلى سبيل المثال، تختلف ظاهرة الجنود الأطفال اختلافا كبيرا عن ظاهرة البغاء القسري. وأخيرا، ففي معظم أشكال الاتجار بالبشر يكون مستوى وعي الأشخاص بما يتعرضون له منخفضا في كثير من الأحيان، مما يجعل اكتشاف هذه الجرائم وتسجيلها أكثر صعوبة.

١٧ - ويصعب أيضا تقدير عدد الجرائم المتعلقة بتهريب المهاجرين<sup>(٨)</sup> بسبب انخفاض معدل اكتشافها نظرا لوجود نزعة لدى كل من المهريين والمهاجرين المهريين نحو البقاء بعيدا عن متناول أجهزة إنفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يصعب التمييز بين الحالات المكتشفة لتهريب المهاجرين وغيرها من أشكال الهجرة غير القانونية.

(٧) ثمة ثلاثة عناصر مكونة لحدث الاتجار، وهي: الفعل (ما تم القيام به)؛ والوسائل (كيفية القيام بذلك)؛ والغرض (سبب القيام بذلك).

(٨) يرتكب تهريب المهاجرين عندما يتلقى شخص منفعة مالية أو مادية لتدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى إحدى الدول (بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو).

١٨ - وقد وصفت عمليات جمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص<sup>(٩)</sup> وتهريب المهاجرين<sup>(١٠)</sup> المضطلع بها مؤخرا على الصعيدين الإقليمي والدولي قائمة من المؤشرات الرئيسية في هذين المجالين، ولكن في حين أن المؤشرات يمكن أن تفسر بعض خصائص الظواهر وبعدها العابر للحدود الوطنية، فهي لا تزال تركز على الحالات المكتشفة، التي لا تعبر عن مدى جسامة الجريمة بالكامل.

١٩ - أما الجرائم الإلكترونية، أو الجرائم ذات الصلة بالحاسوب<sup>(١١)</sup>، فهي تشمل عددا من الجرائم المتنوعة، من قبيل الوصول غير المشروع إلى البيانات والنظم الحاسوبية (القرصنة)، والجرائم ذات الصلة بالمحتوى (من قبيل استغلال الأطفال في المواد الإباحية أو المواد التي تحض على كراهية الأجانب)، والجرائم المتعلقة بحقوق التأليف والنشر، وغيرها من الجرائم ذات الصلة بالحواسيب (من قبيل التصيد أو سرقة الهوية الرقمية). وفي جميع الحالات، تتأثر البيانات المستقاة من السجلات الإدارية بانخفاض معدلات الإبلاغ والكشف لأسباب من قبيل: عدم وجود ضحايا مباشرين (كما في حالة الجرائم المتصلة بحقوق التأليف والنشر)، وجود نظم متطورة لإخفاء الجريمة أو مرتكبيها، وإحجام الضحايا عن الإبلاغ عن الجريمة خوفا من العواقب السلبية (على سبيل المثال، في حالة استهداف القرصنة (لإحدى المؤسسات المالية)).

٢٠ - ويشمل غسل الأموال جميع الأنشطة المالية التي تعتمد على إخفاء الأموال الآتية من مصادر غير مشروعة، ومن الصعب بشكل خاص قياسه نظرا لأنه مدمج ضمن نظام مالي مشروع، حيث يصعب تمييز المعاملات الناشئة من أنشطة غير مشروعة عن غيرها. وقد جرى إعداد بعض النهج الإحصائية لوصف غسل الأموال: مما نتج عنه مؤشرات وطنية

(٩) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٢، التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.13.IV.1)، والبيانات التي جمعها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية عن الاتجار بالبشر (سيصدر التقرير عما قريب).

(١٠) يقوم المركز الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حاليا باختبار نظام إبلاغ طوعي عن تهريب المهاجرين وما يتصل بذلك من سلوك دعما لعملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للحدود الوطنية.

(١١) إن تعريف الجريمة الإلكترونية في حد ذاته هو أمر خاضع للنقاش. فحسبما أفاد به تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات المعنون "فهم الجريمة الإلكترونية: الظواهر والتحديات والاستجابة القانونية (٢٠١٢)"، يستخدم تعريفان رئيسيان لتلك الجريمة: تعريف ضيق (الجريمة الإلكترونية) وهو يغطي أي سلوك غير قانوني موجه بواسطة عمليات إلكترونية تستهدف أمن النظم الحاسوبية والبيانات التي تعالجها؛ وتعريف واسع (الجرائم ذات الصلة بالحاسوب) وهو يغطي أي تصرف غير مشروع يُرتكب بواسطة أنظمة أو شبكات حاسوبية أو فيما يتعلق بها.

بشأن مخاطر غسل الأموال أو مدى التعرض له<sup>(١٢)</sup> أو تطبيق أساليب غير مباشرة لتقدير الحجم العالمي للتدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بمجالات معينة<sup>(١٣)</sup>.

٢١ - ويشمل الفساد عددا من الجرائم، من قبيل الرشوة والاحتلاس وإساءة استعمال المنصب، والمتاجرة بالنفوذ، بما يؤثر على المشتريات العامة، وتقديم الخدمات الحكومية والوظائف العامة. وتعلق تحديات القياس بأن الحدود بين السلوك المشروع وغير المشروع كثيرا ما تكون غير واضحة ويشترك الضحايا والجناة غالبا في المسؤولية عن الجريمة. ويتطلب الأمر وجود مجموعة متنوعة من الحلول لقياس الفساد لأنه ينطوي على عدد من الطرائق. ويتطلب تقدير نطاق الفساد في مجال تقديم الخدمات مثل تنفيذ أدوات لجمع البيانات على نطاق واسع تشمل كافة المستفيدين من الخدمات (أو عينة منهم). ومن ناحية أخرى، يتطلب تقدير الفساد في مجال المشتريات العامة معلومات تستهدف عددا قليلا من الكيانات (الأعمال التجارية الكبيرة ومديري الإدارات العامة وسجلات النفقات العامة) ولكنه ينطوي على تحد أكبر يتمثل في إمكانية الوصول إلى البيانات ذات الصلة لهذه الكيانات.

٢٢ - ويتضمن جمع البيانات عن الجريمة البيئية بعدا مختلفا كثيرا ما جرى إهماله في النظم التقليدية لجمع البيانات. ويمكن اكتشاف الأشكال التقليدية للجريمة عن طريق جمع المعلومات من الضحايا أو مرتكبي الجرائم أو السلطات الوطنية، ويمكن احتسابها باستخدام وحدات إحصائية من قبيل عدد الأشخاص المعنيين (الضحايا أو الجناة) أو حجم الموارد المالية التي ينطوي عليها الأمر. ولا يمكن قياس أثر الجريمة البيئية بالوحدات الإحصائية التقليدية، نظرا لأنهما تتصل على سبيل المثال بالأراضي أو النباتات أو الحيوانات أو نوعية الهواء، وجميعها يقع خارج نظم المعلومات الحالية المتعلقة بالجريمة. كما أن أدوات جمع البيانات تتجاوز الاستقصاءات السكانية أو استقصاءات الأعمال التجارية أو السجلات الإدارية وقد تتطلب منهجية جديدة يمكنها على سبيل المثال استغلال نظم المعلومات الساتلية.

## ٢ - التصدي للتحديات

٢٣ - بالنظر إلى الافتقار إلى المعلومات الإحصائية الواردة من مصادر رسمية، كثيرا ما يجري تلبية الاحتياجات من المعلومات المتعلقة بالجرائم المعقدة من خلال اللجوء إلى بيانات غير رسمية، تتخذ شكل تقديرات يتم التوصل إليها بطرائق غير مباشرة، أو مؤشرات

(١٢) المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، *Money-laundering in Europe: Report of work carried out by Eurostat and DG Home Affairs (2010)*.

(١٣) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، " *Estimating Illicit financial flows resulting from drug trafficking and other transnational organized crime, 2011* ".

مركبة، أو بناء على آراء الخبراء. وتشمل الأمثلة على هذه البيانات مؤشرات مدى إدراك الفساد التي تعدها المنظمات غير الحكومية أو المنظمات الدولية<sup>(١٤)</sup>، أو المحاولات الرامية إلى وضع مؤشرات للجريمة المنظمة أو لإمكانية التعرض لها<sup>(١٥)</sup>.

٢٤ - وينبغي أن تشمل عملية وضع معايير جمع المعلومات الإحصائية عن الأشكال المعقدة من الجريمة وتيسير تحليلها مزيجاً من أربع استراتيجيات:

(أ) تحسين أدوات جمع البيانات الموجودة من أجل تحسين قياس الجرائم المعقدة بوسائل منها على سبيل المثال، '١' تحديد المفاهيم الإحصائية وممارسات التسجيل الرامية إلى كفاءة أن تشمل نظم التسجيل الحالية أشكال الجريمة المعقدة؛ و '٢' تحسين الدراسات الاستقصائية القائمة لكي تغطي بشكل أفضل الجرائم غير التقليدية؛

(ب) إعداد أدوات جديدة لجمع البيانات من أجل قياس عنصر الجريمة الذي لا تغطيه المصادر الأخرى. ويشمل ذلك على سبيل المثال تصميم دراسات استقصائية متخصصة لقياس تجربة السكان أو الأعمال التجارية في مجال الفساد؛

(ج) إعداد أساليب تقدير موحدة تستند إلى بيانات تجريبية وبمحت علمي من أجل قياس حجم الجزء الخفي من الظاهرة الإجرامية. وتقتضي الحاجة وجود تلك التقديرات من أجل فهم عدد ضحايا الجرائم من قبيل الاتجار بالأشخاص أو تهريب المهاجرين أو حجم الموارد المالية التي تنطوي عليها عملية غسل الأموال، مثلاً؛

(د) إعداد أطر إحصائية لبيان الأبعاد/المواضيع التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الجريمة، وتحديد البيانات والمؤشرات الإحصائية التي بإمكانها توضيحها.

## الهدف ٢

تحسين منهجيات جمع البيانات والأطر الإحصائية اللازمة لقياس الجرائم التي يصعب قياسها.

(١٤) انظر مثلاً *the Corruption Perception Index*، منشور صادر عن Transparency International ومتاح في الموقع التالي: [www.transparency.org/research/cpi/](http://www.transparency.org/research/cpi/)، والمعلومات التي نشرها البنك الدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد متاحة في الموقع التالي <http://info.worldbank.org/governance/wgi/resources.htm>.

(١٥) Maarten van Dijck, "Discussing Definitions of Organized Crime: World Play in Academic and Political Discourse, *HUMSEC Journal*, No.1, 2007; Ernesto U. Savona (ed.), "Organised crime in the EU: a methodology for risk assessment", Erasmus University, 2009.

## الإجراءات والنواتج المقترحة

يورد الجدول أدناه الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها من أجل إحراز تقدم في مجال قياس ما يسمى ”الجرائم التي يصعب قياسها“. وبالنظر إلى مدى تعقيد المهام والأنشطة المعنية، ينبغي عقد اجتماعات أفرقة خبراء بشكل دوري لاستعراض العمل المضطلع به في المجالات المختلفة، والمساعدة في تعريف المفاهيم الجديدة وتقديم مشورة الخبراء في إطار إعداد النواتج المقترحة.

نوع الجريمة	الإجراءات والنواتج المقترحة	الأطراف ذات الصلة
الجريمة المنظمة	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسين البيانات الإدارية الموجودة من أجل تقديم إحصاءات عن الجرائم التقليدية التي ترتكبها الجماعات الإجرامية المنظمة (جرائم القتل والاعتداءات، والسراقات، وما إلى ذلك)، ونشر الممارسات الجيدة في هذا الصدد</li> <li>إعداد واختبار ونشر إطار للمؤشرات الإحصائية بشأن الجريمة المنظمة يضم العناصر التالية: <ul style="list-style-type: none"> <li>هيكلية وأبعاد وتكوين الجماعات الإجرامية المنظمة</li> <li>الأنشطة غير المشروعة والمشروعة التي تمارسها الجماعات الإجرامية المنظمة</li> <li>التدابير الرامية إلى منع الجريمة المنظمة والتصدي لها</li> <li>عناصر التمكين المباشرة وغير المباشرة للجريمة المنظمة، بما في ذلك أوجه عدم المساواة الاجتماعية والهيكلة الاقتصادي وسيادة القانون وكفاءة نظم العدالة الجنائية</li> </ul> </li> </ul>	المكاتب الإحصائية الوطنية، والمؤسسات الوطنية للعدالة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومكتب الامتياز والأوساط الأكاديمية
الفساد	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسين البيانات الإدارية الموجودة من أجل تقديم أرقام بشأن جميع أشكال جرائم الفساد التي تصل إلى علم السلطات وضحاياها ومرتكبيها، ونشر الممارسات الجيدة في هذا الصدد</li> <li>تطوير أدوات لجمع البيانات وطرق التقدير في مجالات الفساد التالية: <ul style="list-style-type: none"> <li>الفساد الذي يؤثر على المواطنين: صقل المنهجية وإعداد مبادئ توجيهية لقياس الفساد بواسطة الاستقصاءات السكانية</li> <li>الفساد الذي يؤثر على الأعمال التجارية: صقل المنهجية ونشر المبادئ التوجيهية لقياس الفساد بواسطة استقصاءات الأعمال التجارية</li> <li>الفساد الذي يؤثر على الإدارة العامة: إعداد دراسات استقصائية إحصائية بشأن الموظفين العموميين، ووضع المؤشرات ومنهجيات التقدير استناداً إلى البيانات التجريبية</li> </ul> </li> </ul>	المكاتب الإحصائية الوطنية، والمؤسسات الوطنية للعدالة الجنائية ومكافحة الفساد، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمات الإقليمية، ومركز الامتياز

نوع الجريمة	الإجراءات والنواتج المقترحة	الأطراف ذات الصلة
	<p>- الفساد الذي يؤثر على العمليات السياسية: إعداد دراسات استقصائية إحصائية بشأن الموظفين العموميين، ووضع المؤشرات ومنهجيات التقدير استناداً إلى البيانات التجريبية</p>	
الاتجار بالأشخاص	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسين البيانات الإدارية الموجودة لتقديم إحصاءات بشأن الجرائم التي تصل إلى علم السلطات وضحاياها ومرتكبيها</li> <li>وضع واختبار دراسات استقصائية إحصائية بشأن الاتجار بالأشخاص عن طريق استهداف الفئات السكانية الضعيفة (العمال المهاجرين والمهاجرين غير القانونيين في بلدان المقصد، ومجتمعات محلية مختارة في البلدان الأصلية)</li> </ul>	المكاتب الإحصائية الوطنية، والمؤسسات الوطنية للعدالة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمات الإقليمية
تهريب المهاجرين	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسين البيانات الإدارية الموجودة لتقديم إحصاءات بشأن جرائم التهريب التي تصل إلى علم السلطات والمهاجرين المهريين ومهربي المهاجرين</li> <li>وضع واختبار دراسات استقصائية إحصائية بشأن تهريب المهاجرين عن طريق استهداف الفئات السكانية الضعيفة (العمال المهاجرين والمهاجرين غير القانونيين في بلدان المقصد، ومجتمعات محلية مختارة في بلدان المنشأ)</li> </ul>	المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الوطنية للعدالة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمات الإقليمية
الجريمة الإلكترونية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسين البيانات الإدارية الموجودة لإحصاء جميع الجرائم المرتكبة عن طريق الحواسيب أو النظم الحاسوبية ونشر الممارسات الجيدة في هذا الصدد</li> <li>وضع واختبار دراسات استقصائية إحصائية أو وحدات قياسية إحصائية (للسكان والأعمال التجارية على التوالي) لجمع البيانات بشأن أشكال محددة من الجرائم الإلكترونية</li> <li>استحداث أساليب للتقدير تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم المراقبة من أجل تقديم بيانات عن بعض أشكال الجريمة الإلكترونية (من قبيل جريمة القرصنة الحاسوبية، وجريمة "botnet" (اختراق مجموعة حواسيب مرتبطة بالإنترنت) والجريمة المتصلة بحقوق التأليف والنشر)</li> </ul>	المكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الوطنية للعدالة الجنائية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمات الإقليمية
غسل الأموال	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسين ما هو متوفر من بيانات إدارية مالية ومتعلقة بالجريمة من أجل تحسين تغطية البيانات وإمكانية مقارنتها بالنسبة للمعاملات المالية المشتبّهة في كونها غير مشروعة</li> <li>تطوير منهجيات التقدير استناداً إلى البيانات التجريبية المتعلقة بالأنشطة غير المشروعة</li> </ul>	المكاتب الإحصائية الوطنية، والمؤسسات الوطنية للعدالة الجنائية، والسلطات المالية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الإقليمية
الجريمة البيئية	<ul style="list-style-type: none"> <li>تحسين البيانات الإدارية الموجودة، بما في ذلك استخدام البيانات المتعلقة بالجرائم المعاقب عليها قانوناً والجرائم الإدارية، من أجل تحسين التغطية الإحصائية للجرائم المرتكبة ضد البيئة</li> <li>اختبار استخدام "تكنولوجيات" جديدة، من قبيل الصور المتقطعة بالسواتل والاستشعار من بعد، لقياس أشكال معينة من الجرائم من قبيل قطع الأشجار غير المشروع وإلقاء النفايات غير المشروع والتعدين غير المشروع، ونشر الممارسات الجيدة في هذا الصدد</li> </ul>	المكاتب الإحصائية الوطنية، والمؤسسات الوطنية للعدالة الجنائية وحماية البيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والمنظمات الإقليمية

## جيم - أدوات جمع البيانات

٢٥ - يتمثل أحد الجوانب الأساسية لتحسين الإحصاءات المتعلقة بالجريمة في تعزيز أساليب جمع البيانات الإحصائية للتمكن من قياس الجريمة بدقة.

### ١ - البيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة

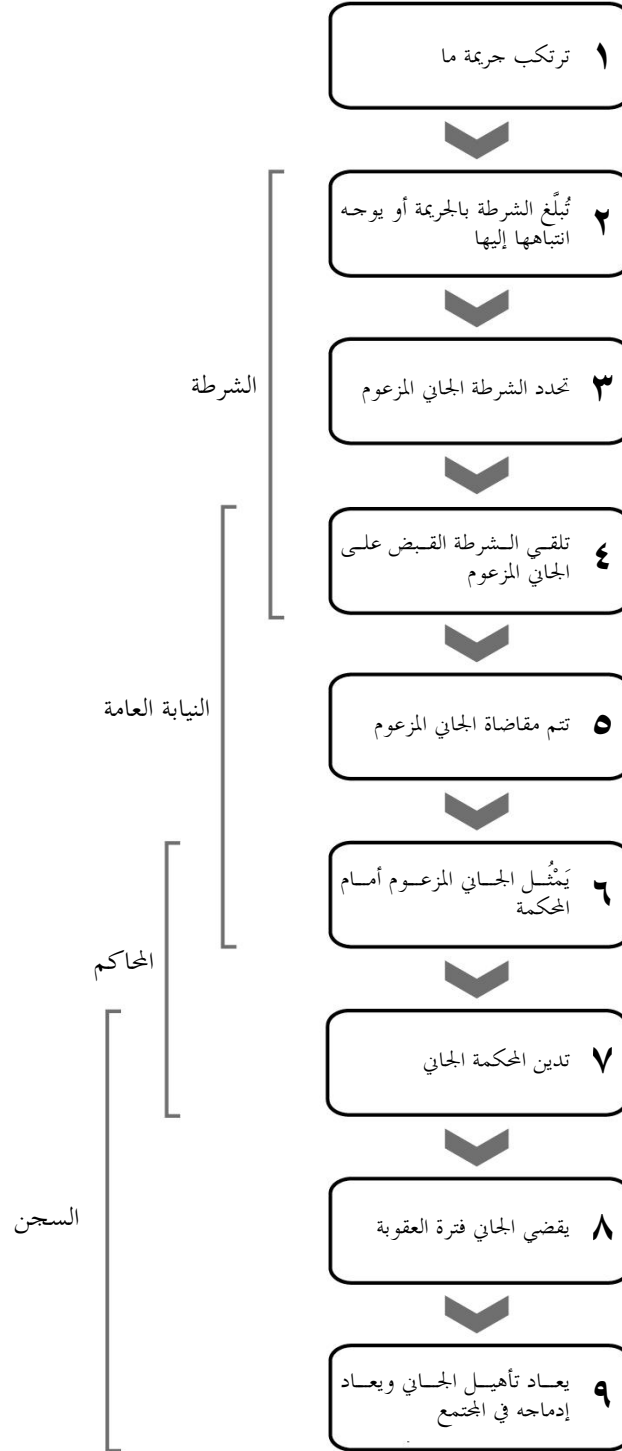
٢٦ - مهمة إقامة العدل إحدى المهام الأساسية التي تضطلع بها الدولة الحديثة، ويُبنى هيكلها عادة حول ثلاثة مجالات رئيسية هي: حفظ الأمن والنظام (يشمل أساسا الشرطة ووكالات إنفاذ القانون الأخرى)، وإمكانية اللجوء إلى القضاء (يشمل أساسا النيابة العامة والمحاكم)، ومعاينة المخالفين وإعادة تأهيلهم (يشمل أساسا إدارة السجون). وكما هو مبين في الشكل ٢، تضطلع كل مؤسسة من المؤسسات الأربع بالمسؤولية عن جزء من العملية التي تبدأ بعد ارتكاب جريمة ما وتنتهي بعد أن يقضي الشخص المدان فترة العقوبة، ويكمل برنامج إعادة تأهيله، حسب الاقتضاء. وتنتج المؤسسات الأربع لنظام العدالة الجنائية، وهي الشرطة والنيابة العامة والمحاكم والسجون<sup>(١٦)</sup>، بيانات إحصائية في المراحل المختلفة من هذه العملية بما يعكس الأنشطة المتعددة التي تؤديها الدولة للتصدي للجريمة.

(١٦) تنطوي العملية على مستوى آخر من التعقيد في الدول الاتحادية، حيث تنقسم الاختصاصات في مجالي إنفاذ القانون والعدالة الجنائية على مستويين، مستوى الدولة والمستوى الاتحادي.



## الشكل ٢

## عرض مبسط لإجراءات العدالة الجنائية والمؤسسات المسؤولة عنها



من بين مصادر البيانات المختلفة، تعدّ بيانات الشرطة المتعلقة بالجرائم المسجلة/المكتشفة هي الأقرب إلى الحوادث الإجرامية التي وقعت، وتستخدم في كثير من الأحيان للحصول على أرقام تقريبية عن مستويات الجريمة وأنماطها، رغم أن دقتها في وصف الجرائم تتوقف عادة على ثلاثة عوامل هي:

- ثقة الناس في السلطات مما يؤثر على مدى الإبلاغ عن الجرائم؛
  - قدرة السلطات على كشف الجرائم؛
  - الممارسات المتبعة في تسجيل الجرائم وفي حصر عدد البلاغات.
- ولا يقع سوى العامل الثالث في نطاق العمل الإحصائي، الذي ينبغي أن يركز على كفاءة توخي الدقة والاكتمال في تسجيل جميع الجرائم التي تُخَطَّرُ بها السلطات.
- وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه الإحصاءات الإدارية للجريمة ما يلي:
- عدم اكتمال عملية تسجيل الحالات (غالباً بسبب الافتقار إلى النظم الرقمية)
  - عدم تجانس نوعية المعلومات التي تسجلها مؤسسات العدالة الجنائية المختلفة
  - عدم الاتساق في المعايير المستخدمة لتسجيل الجرائم على نطاق مؤسسات العدالة الجنائية المختلفة
  - عدم كفاية السجلات الإدارية بما يتيح تسجيل الجرائم غير التقليدية
  - الافتقار إلى المغزى وإلى إمكانية المقارنة على الصعيد الدولي، مما يجد من قياس الجريمة العابرة للحدود الوطنية.

٢٧ - ويقدم "دليل وضع نظام لإحصاءات العدالة الجنائية"<sup>(١٧)</sup> توجيهات بشأن الترتيبات التنظيمية والمبادئ الإحصائية التي يتعين على نظم العدالة الجنائية الوطنية استخدامها في توليد إحصاءات ذات نوعية جيدة. ويشكل تنفيذ هذه المبادئ عملياً تحدياً بالنسبة للعديد من البلدان، التي يمكن أن تنتفع من تبادل الخبرات ونشر الممارسات الجيدة المتعلقة مثلاً بما يلي: (أ) القواعد المتبعة في تسجيل وحصر الجرائم؛ (ب) المعايير المطبقة في تسجيل وحصر المخالفات المتعلقة بالجرائم غير التقليدية؛ (ج) تبادل البيانات فيما بين مؤسسات نظام العدالة الجنائية.

(١٧) منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.XVII.6.

٢٨ - وبالرغم من هذه التحديات، فإن الإحصاءات التي تعدها نظم العدالة الجنائية يمكن أن توفر معلومات قيّمة لرصد كيفية أداء الدولة للمهام ذات الأهمية، مثل منع الجريمة وإتاحة اللجوء إلى القضاء وكفاءة نظم العدالة الجنائية. إلا أن المعايير الإحصائية لم توضع بعد للاسترشاد بها في إعداد البيانات على الصعيد الوطني ولتحسين إمكانية المقارنة على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، لا توجد معايير بشأن كيفية حساب معدلات الإدانة (حيث يمكن أن تكون المجموعة المرجعية أشخاصاً مثلوا أمام المحكمة أو أُلقي القبض عليهم أو تمت ملاحقتهم قضائياً)، أو حساب معدلات الحبس الاحتياطي (حيث يمكن أن يكون الحبس الاحتياطي متعلقاً بسجناء بانتظار المحاكمة الأولى أو سجناء لم يصدر القاضي حكماً نهائياً بشأنهم بعد).

### الهدف ٣

- (أ) وضع مؤشرات إحصائية مُحسّنة وقابلة للمقارنة بشأن سير عمل نظام العدالة الجنائية
- (ب) تحسين تغطية الإحصاءات الإدارية للجريمة ودقتها وقابليتها للمقارنة

### الإجراءات والنواتج المقترحة

- (أ) وضع مبادئ توجيهية بشأن المؤشرات الإحصائية التي يعدها نظام العدالة الجنائية، تشمل ما يلي:
- ١' التشاور مع الخبراء بشأن تحديد المؤشرات المتعلقة بمنع الجريمة وإمكانية اللجوء إلى القضاء وتحقيق كفاءة نظام العدالة الجنائية استناداً إلى البيانات الإحصائية الواردة من نظام العدالة الجنائية
- ٢' إجراء عمليات تجريبية لجمع البيانات في مجموعة مختارة من البلدان والمناطق
- (ب) إعداد خلاصة للممارسات الجيدة بشأن الأساليب الكفيلة بتحسين التغطية والدقة وقابلية المقارنة في الإحصاءات الإدارية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية.

### ٢ - إجراء استقصاءات بالعينة في مجال الجريمة

٢٩ - توفر الاستقصاءات بالعينة، التي تجمع معلومات عن تجارب الضحايا مع الجرائم، منظوراً مكملاً للبيانات الإدارية. وتوفر هذه الاستقصاءات عادةً معلومات دقيقة عن عدد

من الجرائم المحددة جيدا - على سبيل المثال، الأشكال التقليدية لجرائم التعدي على الممتلكات وجرائم العنف - وهي تنتج بيانات عن معدل انتشار وقوع ضحية الجرائم، وخصائص الضحايا والجناة، والجرائم التي تبلغ بها السلطات، والجرائم التي لا تُبلغ بها السلطات (أو ما يسمى بـ "الرقم المئتم للجريمة")، ومدى الشعور بالأمان ومستوى الرضاء عن أداء الشرطة.

٣٠ - وقد توحدت المنهجية المتبعة في إجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء. مرور الوقت، وأصبح "دليل الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء" الصادر بصورة مشتركة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة هو المرجع الدولي لتقديم توجيهات مفصلة عن الدورة الكاملة لإجراء دراسة استقصائية عن الإيذاء، بدءا من مرحلة التصميم إلى مراحل التنفيذ وتجهيز البيانات وتحليلها وحتى مرحلة النشر.

٣١ - وبالرغم من تراكم مجموعة من أفضل الممارسات المتبعة بشأن بعض الجوانب الرئيسية لتنفيذ الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء. مرور الوقت، فإنه ما زالت هناك مسائل معلقة فيما يتعلق بتصميم تلك الدراسات واستخدامها، وتوجد ثلاثة عناصر رئيسية يتعين على المجتمع الدولي أن يتناولها على النحو المبين أدناه.

٣٢ - التشجيع على توسيع نطاق تنفيذ الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء في إطار الإحصاءات الرسمية بهدف تعزيز قاعدة المعارف المتعلقة بالجريمة بغرض وضع سياسات فعالة في مجال الجريمة والعدالة الجنائية واتخاذ تدابير محددة لمنع الجريمة بصورة أفضل. ويتطلب ذلك توفير مساعدات تقنية وتنظيم دورات تدريبية واستحداث أدوات تدريبية للتعليم الإلكتروني.

٣٣ - إنشاء تحالف من المكاتب الإحصائية الوطنية التي تنفذ الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء لمناقشة المنهجية الواجب اتباعها وبلورتها، وإنشاء مكتبة إلكترونية لتقييم ما يتم إنجازه من عمل في جميع أنحاء العالم ولتسهيل اطلاع المكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من مقدمي البيانات على الثروة المتراكمة من البحوث وأفضل الممارسات على مر الزمن.

٣٤ - إعداد معايير دولية بشأن تصميم وتنفيذ أنواع/وحدات جديدة للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء التي يمكن أن تكمل دليل الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء من خلال تناول جرائم معينة قد يجد المجهون صعوبة أكبر في الإفصاح عنها من قبيل جرائم الفساد أو جرائم الفضاء الإلكتروني (انظر الفرع باء أعلاه) أو استهداف كيانات أخرى من قبيل المؤسسات التجارية. في حين أن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بجرائم الأعمال التجارية تعتمد نفس النهج المتبع في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء التي تُجرى على السكان، فإن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بجرائم الأعمال التجارية تواجه تحديات منهجية

معينة، تتعلق مثلا بالتنوع الأوسع نطاقا في الجرائم التي يمكن التعرض لها، والحاجة إلى جمع معلومات عن جرائم معقدة بطبيعتها، مثل الابتزاز أو الاحتيال أو الفساد أو جرائم الفضاء الإلكتروني. وقد بدأت جهود التشجيع على إجراء دراسات استقصائية بشأن ضحايا جرائم الأعمال التجارية في تسعينيات القرن الماضي<sup>(١٨)</sup>، إلا أنه لم تُجر سوى قلة من هذه الدراسات الاستقصائية على الصُّعد الوطنية<sup>(١٩)</sup>.

٣٥ - وبالإضافة إلى الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء التي تطرح منظور ضحايا الجريمة، يمكن استنباط وجهة نظر تكميلية مما يسمى بالدراسات الاستقصائية المتعلقة بالجناح الذي يبلغ عنه الجانحون ذاتهم، حيث ينصب التركيز على التجربة الشخصية في مجال الجريمة، كمرتكبين لها، وغير ذلك من أنماط السلوك المنحرف. وتتبع هذه الدراسات الاستقصائية التي تستهدف عادة فئات الشباب وتُجرى في سياقات شبابية نموذجية، مثل المدارس، تقليدا معينا في إجراء البحوث الجنائية، حيث تهدف إلى تحديد روابط محتملة في ما بين السلوكيات المنحرفة والجنايات. ويتمثل التحدي البين في منهجية تلك الدراسات الاستقصائية في استدرار المعلومات عن السلوكيات غير المشروعة أو غير المقبولة اجتماعيا<sup>(٢٠)</sup>.

#### الهدف ٤

- (أ) توحيد المعارف الفنية الدولية في مجال الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء
- (ب) تشجيع إجراء الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء في قطاع الأعمال التجارية
- (ج) توسيع نطاق معارف الجريمة عن طريق دراسة المنظورات المختلفة للضحايا والجناة من خلال إرهاف الوعي بالدراسات الاستقصائية المتعلقة بالجناح الذي يبلغ عنه الجانحون ذاتهم

(١٨) على سبيل المثال، في ألبانيا وإيطاليا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا وكرواتيا وكوسوفو والمكسيك. وتعكف المفوضية الأوروبية أيضا على إجراء دراسة تجريبية لاختبار جدوى إجراء دراسة استقصائية لضحايا جرائم الأعمال التجارية على مستوى الاتحاد الأوروبي.

(١٩) انظر، على سبيل المثال، دليل الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء الصادر بصورة مشتركة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، التذييل باء.

(٢٠) بالإضافة إلى عدة دراسات استقصائية أجريت على الصعيد القطري، تم الاضطلاع بدفعتين من الدراسات الدولية للجناح الذي يبلغ عنه الجانحون أنفسهم في أوروبا والأمريكيتين في عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٦. للاطلاع عليها، انظر Marcelo F. Aebi, "Self-Reported Delinquency Surveys in Europe", 2009.

### الإجراءات والنواتج المقترحة

- (أ) إنشاء مستودع وموقع شبكي يحتويان على وثائق المنهجيات المتبعة في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء
- (ب) وضع مبادئ توجيهية بشأن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بضحايا جرائم الأعمال التجارية
- (ج) جمع الوثائق المتصلة بالدراسات الاستقصائية المتعلقة بالجناح الذي يبلغ عنه الجانحون ذاتهم وإعداد ورقة تستند إلى أحدث البحوث في هذا الصدد

### ٣ - مصادر البيانات الأخرى المتعلقة بالجريمة

- ٣٦ - بالإضافة إلى المصادر التقليدية، مثل بيانات الشرطة والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء، يمكن تتبع المعلومات المتعلقة بالحوادث الإجرامية في نظم التسجيل الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن استقاء المعلومات المتعلقة بجرائم التعدي على الممتلكات من نظم تسجيل مطالبات التأمين؛ واستنباط المؤشرات غير المباشرة المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة من نظام المعاملات المالية؛ والاستفادة من مقدمي خدمات أمن الإنترنت الآمن كمصدر للمعلومات المتعلقة ببعض أشكال الجرائم الإلكترونية، والحصول على معلومات إضافية عن حوادث القتل العمد من مؤسسات الصحة العامة، عن طريق نظام تسجيل أسباب الوفاة.
- ٣٧ - وقد تتفاوت إمكانية الاطلاع على مصادر البيانات المذكورة تفاوتاً كبيراً، وينبغي تقييم استخدامها تقييماً متأنياً على أساس معياري الجودة التامة وحماية السرية. ويمكن لهذه المصادر أن تزيد بدرجة كبيرة حجم المعلومات المتاحة بشأن أشكال مختارة من الجريمة، ويمكن اعتبارها بمثابة أدوات هامة لازمة لتحسين نطاق تغطية البيانات الموجودة.
- ٣٨ - ويعد استخدام الصور المرسلة من السواتل وتكنولوجيات الاستشعار من بُعد نهجاً آخر يمكن أن يكمل المصادر التقليدية لبيانات الجريمة. وتستخدم هذه الطريقة بالفعل في تقدير زراعة المحاصيل غير المشروعة، مثل الخشخاش في جنوب آسيا وأوراق الكوكا في منطقة الأنديز<sup>(٢١)</sup>. ويمكن اختبار تطبيقات هذه المنهجية في الجرائم الأخرى ذات الخصائص المماثلة، مثلاً في مجال الجرائم المرتكبة ضد البيئة التي يكون فيها لأنشطة معينة - مثل قطع الأشجار أو التعدين أو إلقاء النفايات بصورة غير مشروعة - دلالات مادية وجغرافية محددة.

(٢١) يُضطلع ببرنامج رصد المحاصيل غير المشروعة، الذي يديره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالاشتراك مع السلطات الوطنية في البلدان المعنية (أفغانستان وبوليفيا ودولة - متعددة القوميات) وبيرو وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكولومبيا والمكسيك وميانمار).

## الهدف ٥

زيادة المعارف المتعلقة باستخدام المصادر غير التقليدية لبيانات الجريمة،  
من القطاع الخاص و/أو من المؤسسات الحكومية

### الإجراءات والنواتج المقترحة

(أ) جمع ونشر الوثائق المتعلقة بالممارسات الجيدة لقياس الجريمة  
من خلال مصادر البيانات البديلة

(ب) إعداد مبادئ توجيهية بشأن استخدام المصادر البديلة لبيانات الجريمة

## دال - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في إحصاءات الجريمة

٣٩ - ثمة اختلافات هامة في الطريقة التي تؤثر بها الجريمة على الرجال والنساء في حين  
توجد أيضا أوجه تفاوت بين الجنسين في الطريقة التي ترتكب بها الجريمة وفي كيفية محاكمة  
مرتكبيها وإدانتهم. فالسمة الغالبة في معظم أنواع الجرائم أن الجناة والضحايا يكونون  
رجالا، ولكن يرجح بدرجة أكبر أن تكون النساء ضحايا لجرائم محددة، لا سيما فيما يتصل  
بالعنف العائلي والجنسي. ويمكن أن تؤدي الأدوار الجنسانية والمواقف التمييزية التقليدية  
ضد المرأة إلى جعلها أيضا أكثر ضعفا عند اللجوء للعدالة الجنائية. وكما تشير هيئة الأمم  
المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في تقريرها المعنون  
”تقدم المرأة في العالم: السعي إلى تحقيق العدالة“ (٢٠١١-٢٠١٢)، لا يزال يتعذر على  
المرأة في كثير من الحالات الحصول على العدالة لدى لجوئها إلى نظام العدالة، لا سيما عندما  
تكون الجريمة المرتكبة داخل محيط العائلة.

٤٠ - وتتمثل إحدى الخطوات الأولى اللازمة لجعل مسألة اللجوء إلى العدالة أكثر استجابة  
للاعتبارات الجنسانية في إعطاء أهمية أكبر للبعد الجنساني في إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية  
والحصول على بيانات يمكن أن تبين بوضوح أكبر الدورين المختلفين للرجل والمرأة لدى  
ارتكاب جريمة أو الوقوع ضحية لها. ويمكن أن يؤدي تعميم مراعاة المنظور الجنساني  
في إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية أيضا إلى تحسين فهم الأسباب وراء الفروق بين الجنسين،  
لا سيما عندما تكون متأصلة في الأدوار التقليدية للجنسين أو أوجه اللامساواة بينهما.

٤١ - وينطوي تعميم المنظور الجنساني في إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية على جانبين:  
(أ) كفاءة تصنيف جميع البيانات المتصلة بالضحايا والجناة حسب الجنس؛ و (ب) تحسين جمع

ونشر البيانات عن المجالات التي يكون فيها التفاوت الجنساني العنصر الدافع إلى ارتكاب الجريمة أو حيثما يكون هناك تمييز بين الجنسين في اللجوء إلى العدالة الجنائية.

٤٢ - والعنف ضد النساء والفتيات هو أفسى المظاهر التي يتجلى فيها التفاوت الجنساني وقد أحرز تقدم كبير على الصعيد الدولي لوضع مبادئ توجيهية عن منهجية إعداد البيانات. ووضعت اللجنة الإحصائية مجموعة أولى من المؤشرات الإحصائية لقياس هذا النوع من العنف<sup>(٢٢)</sup> وتقوم شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في الوقت الراهن بوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بكيفية إعداد بيانات عن العنف ضد المرأة باستخدام دراسات استقصائية لعينات من السكان<sup>(٢٣)</sup>. ومع ذلك، لم يضطلع حتى الآن على الصعيد الدولي بعمل منهجي لتقصي سبل تحسين نوعية البيانات الإدارية (المستقاة من الشرطة، ونظام العدالة الجنائية، ونظم المراقبة، وما إلى ذلك) عن العنف ضد المرأة. وعلى سبيل المثال، لا يوجد حتى الآن نهج موحد بشأن كيفية تعريف جريمة قتل الإناث وإحصاء حالات ارتكابها.

٤٣ - وقد تركز العمل المتصل بجعل إحصاءات الجريمة أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية في كثير من الأحيان على مجالي العنف ضد المرأة والاتجار بالأشخاص. وفي حين لا تزال هناك أهمية كبيرة لهذين المجالين وحاجة إلى الاهتمام بهما، فإنه ينبغي التسليم بضرورة زيادة أهمية مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مجال إحصاءات الجريمة ككل. وفي كثير من الحالات، لا تكون البيانات المقدمة عن الضحايا والجناة والمتصلة بحالات الاعتقال والمحكمة والإدانة والسجن مصنفة حسب الجنس، مما يقيد أي إمكانية لرصد التفاوت الجنساني في مجالات مثل سلامة المجتمع والأمن وإمكانية اللجوء إلى القضاء وكفاءة نظام العدالة ومعاملة المسجونين. وغالبا ما يكون هناك نقص في المعلومات المتعلقة بملايسات الجرائم (مثل العلاقة بين ضحاياها ومرتكبيها) ويؤدي ذلك إلى إعاقة إمكانية قياس الجريمة المرتكبة بدوافع جنسانية.

٤٤ - وحتى يتسنى التصدي لأوجه القصور هذه، يتعين توافر مبادئ توجيهية عن المنهجية اللازمة لزيادة أهمية مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إحصاءات الجريمة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤشرات التقليدية للجريمة والعدالة الجنائية حتى يمكن وضع سياسات وقائية موجهة توجيها أفضل وكفالة المساواة في إمكانية اللجوء إلى القضاء.

(٢٢) انظر E/CN.3/2009/13 وتقرير الدورة الأربعين للجنة الإحصائية (٢٤ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩)، E/2009/24، و E/CN.3/2009/29.

(٢٣) الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات، المبادئ التوجيهية لإنتاج الإحصاءات المتعلقة بالعنف ضد المرأة: دراسة استقصائية إحصائية (قيد الإصدار).



## الهدف ٦

زيادة أهمية مراعاة الاعتبارات الجنسانية في إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية

### الإجراءات والنواتج المقترحة

- (أ) جمع معلومات عن الممارسات السليمة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في بيانات الجريمة والعدالة الجنائية
- (ب) إجراء مشاورات وإعداد دليل عن مراعاة البعد الجنساني في إحصاءات الجريمة

## ثالثاً - تحسين القدرة على إنتاج ونشر بيانات الجريمة

٤٥ - كما هو مشار إليه بالفعل في التقرير المقدم من المعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا في الدورة الثالثة والأربعين للجنة الإحصائية، لا يزال إنتاج بيانات إحصائية عن الجريمة في مرحلة مبكرة من التطور في عدة بلدان لأسباب تتعلق بعدم كفاية التنسيق بين الوكالات المسؤولة، وعدم كفاية تنفيذ المعايير الإحصائية، وعدم كفاية القدرة على إعداد الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء وتنفيذها.

٤٦ - وفي عدد كبير من البلدان، يفتقر المفهوم الذي يشار إليه بعبارة "نظام إحصائي وطني عن الجريمة والعدالة الجنائية" غالباً إلى الخصائص التي لا تنفك عن أي نظام إحصائي متسق من حيث المفاهيم والإجراءات. وينبغي أن تتمثل الخطوة الأولى لتحسين توليد البيانات الإحصائية وإطلاع الجمهور عليها في إنشاء أو تعزيز آليات وطنية لتنسيق العمليات الإحصائية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية.

### ١ - دور المكاتب الإحصائية الوطنية

٤٧ - في حين أن الأشكال والآليات المحددة لتحسين التنسيق على الصعيد الوطني تتوقف بلا شك على الظروف الوطنية، فإن المكتب الإحصائي الوطني يسهم بدور مهم بوصفه الهيئة المعنية بتنسيق النظام الإحصائي الوطني وتعزيز المعايير الإحصائية وجودة البيانات الإحصائية. ويمكن للمكتب الإحصائي الوطني أن يقوم، بالتعاون مع جميع المؤسسات النشطة في مجال إحصاءات الجريمة، بالتشجيع على إنشاء نظام إحصائي وطني عن الجريمة، تنشأ فيه آليات تنسيق لتعزيز ما يلي:

- (أ) استخدام المفاهيم والتصنيفات الموحدة وإعداد تصنيف إحصائي وطني للجريمة؛

- (ب) تبادل المعلومات عن ممارسات التسجيل وطرق تجهيز البيانات وتوحيدها تدريجياً؛
- (ج) آليات نقل البيانات وتبادلها؛
- (د) نشر البيانات الإحصائية وتعميمها بصورة مشتركة؛
- (هـ) إدراج الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية في الخطط والاستراتيجيات الإحصائية الوطنية؛
- (و) القدرة على وضع منتجات تحليلية تستند إلى البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية؛
- (ز) التشاور مع عدد إضافي من مستخدمي البيانات، بمن فيهم المؤسسات البحثية والأوساط الأكاديمية والقطاعات الحكومية الأخرى (إضافة إلى مؤسسات العدالة الجنائية) من أجل مواصلة تحسين نوعية إحصاءات الجريمة وزيادة أهميتها.
- ٤٨ - وفي حين انعدم نشاط المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال إحصاءات الجريمة في عدد كبير من البلدان، فإن تلك المكاتب قادرة على تعزيز النظم الإحصائية الوطنية عن الجريمة بدرجة كبيرة عن طريق تقديم خبرتها التقنية وتشجيع تنفيذ المعايير الدولية وكفالة ارتفاع مستويات جودة البيانات، بما في ذلك شفافية وسلامة المنهجيات المستخدمة لإعداد بيانات الجريمة.

## ٢ - بناء القدرات

- ٤٩ - تمثل برامج بناء القدرات عنصراً مهماً لتحسين إحصاءات الجريمة. وتنشط في هذا المجال عدة منظمات دولية وإقليمية، منها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمات إقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وقد قدمت إسهامات كبيرة في رفع جودة إحصاءات الجريمة التي تعد على الصعيد الوطني. ويتعين مواصلة تعزيز وتنسيق تلك الأنشطة لكفالة أن يوفر المجتمع المدني نمواً موحداً ولتعزيز نفس المعايير في المواضيع الرئيسية الخمسة التالية:
- (أ) تشجيع الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء (التي تستهدف السكان والأعمال التجارية)؛
- (ب) تشجيع التصنيفات الإحصائية الوطنية المتوافقة مع التصنيف الدولي للجريمة؛
- (ج) تحسين الإحصاءات الإدارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالجرائم غير التقليدية؛

(د) توفير الدعم لآليات التنسيق الوطني في كافة المؤسسات الوطنية المعنية بإعداد إحصاءات الجريمة؛

(هـ) كفاءة الاستدامة الطويلة الأجل في تحسين العمليات المتعلقة بإحصاءات الجريمة، مع التركيز على تعزيز تنفيذ المعايير الإحصائية الدولية.

٥٠ - وبمثل إعداد مناهج تدريبية إحدى وسائل استخدام الموارد على الوجه الأمثل والترويج لإحصاءات الجريمة من خلال مواد نموذجية يمكن أن تستخدمها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وفي حين بُذلت جهود مهمة في مجال المواد التدريبية للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء، فإن إعداد نماذج تدريب ماثلة للبيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة ووضع برامج تدريبية للتعليم الإلكتروني يمثلان وسيلتين إضافيتين لتعزيز القدرات التقنية الوطنية في مجال إحصاءات الجريمة.

### ٣ - النموذج الناجح لمركز الامتياز

٥١ - أنشئ في مكسيكو سيتي مركز الامتياز المعني بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بالحكومة والإيذاء والأمن العام والعدالة المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا في أواخر عام ٢٠١٠ لتقديم الدعم إلى البلدان لتحسين جمع البيانات ونشر وتحليل المعلومات الإحصائية في مجال العدالة الجنائية، من خلال التدريب والبحوث المنهجية في القضايا الناشئة. وفي فترة زادت قليلا على عام، كان مركز الامتياز قد شجع عددا كبيرا من المبادرات التي عززت العمل الإقليمي والعالمي في مجال منهجيات إحصاءات الجريمة ونجح في تقديم الدعم إلى بلدان المنطقة. واضطلع مركز الامتياز، ضمن أنشطة كثيرة، بتنظيم المؤتمر الدولي الأول المعني بالإحصاءات المتعلقة بالحكومة والسلامة العامة والإيذاء والعدالة، وحلقات عمل تدريبية، ووفر الدعم لوضع التصنيف الدولي للجريمة.

٥٢ - وبمثل إنشاء مركز الامتياز ممارسة سليمة يمكن تكرارها في مناطق أخرى بحيث يمكن إنشاء شبكة من المراكز الإقليمية لتلبية الاحتياجات المحددة للبلدان بالنظر إلى وجود عناصر فاعلة مختلفة في النظم الوطنية لإحصاءات الجريمة (المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية والباحثون والأوساط الأكاديمية).

### الهدف ٧

(أ) تعزيز التنسيق الوطني بين الأطراف المسؤولة عن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، بهدف إنشاء نظم إحصائية وطنية عن الجريمة

- (ب) تعزيز دور المكاتب الإحصائية الوطنية في تنسيق إحصاءات الجريمة وتنفيذ استقصاءات يمكن أن تكمل البيانات المستمدة من المصادر الإدارية
- (ج) زيادة القدرات الوطنية على إنتاج إحصاءات الجريمة ونشرها وتحليلها
- (د) إنشاء مراكز إقليمية لدعم إحصاءات الجريمة

### الإجراءات والنواتج المقترحة

- (أ) إنشاء آليات تنسيق وطنية معنية بإحصاءات الجريمة على الصعيد الوطني
- (ب) إدراج عمليات إحصاءات الجريمة ونواتجها في الخطط الإحصائية الوطنية
- (ج) تعزيز وضع وتنفيذ برامج إقليمية لبناء القدرات من أجل التشجيع على إجراء استقصاءات تتعلق بالإيذاء، وتحسين البيانات الإدارية عن الجريمة
- (د) تقصي الشراكات لبناء مراكز إقليمية عن إحصاءات الجريمة
- (هـ) وضع مناهج تدريبية عن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء
- (و) وضع مناهج تدريبية عن الإحصاءات الإدارية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية

## رابعاً - تحسين العمليات الدولية لجمع البيانات الدولية وتحليلها

### ألف - دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية

٥٣ - مثلما أشارت اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، يمثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التنسيق للإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية في منظومة الأمم المتحدة. ويدير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عملية جمع البيانات العالمية عن الجريمة والعدالة الجنائية من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، التي بدأت في السبعينات وبيد دعمها عدد من القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة<sup>(٢٤)</sup>. ويتألف الاستبيان، الذي يقدم إلى الدول الأعضاء كل عام، من خمسة أفرع رئيسية (الشرطة، والنيابة العامة، والمحاكم، والسجون، والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء) إلى جانب وحدتين نموذجيتين متخصصتين تتغيران كل سنة. وتنشر بانتظام على الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة البيانات المجمعة من خلال الدراسة

(٢٤) قرار الجمعية العامة ٢٣٢/٦٥ و ١٨١/٦٦؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥/٢٠٠٩ و ١٨/٢٠١٢.

الاستقصائية لأغراض الاستعمال العام وتستخدم في منشورات تحليلية من قبيل الدراسة العالمية عن جرائم القتل.

٥٤ - وفي حين بذلت جهود لتحسين آلية جمع البيانات، فلا يزال مستوى الاستجابة للدراسة الاستقصائية غير مرض، إذ تقل في المتوسط نسبة البلدان التي ترد على الدراسة الاستقصائية كل عام عن ٥٠ في المائة. وبالنظر إلى نطاق البيانات المطلوبة في الدراسة الاستقصائية، فإن عملية تجميعها تشمل عددا من المؤسسات الوطنية والشرطة ومكاتب المدعين العامين والمحاكم والسجون. ولكفالة الاتساق، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٨/٢٠١٢، إلى الدول الأعضاء تعيين جهة تنسيق وطنية لتقوم بدور المنسق بين مختلف المؤسسات التي تقدم البيانات ولكفالة جودة تلك البيانات واكتمالها. وقد ثبت أن تعيين جهات تنسيق وطنية أداة مفيدة لتحقيق معدلات استجابة أعلى والحصول على بيانات أكثر جودة. إلا أن عدد البلدان التي قامت حتى الآن بتعيين جهة تنسيق وطنية لم يزد على ٩١ بلدا، اختار ٣٠ منها المكتب الإحصائي الوطني ليكون هو المنسق للدراسة الاستقصائية<sup>(٢٥)</sup>.

٥٥ - وقد عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع منظمة الدول الأمريكية لتيسير إبلاغ البيانات من الأمريكيتين من خلال تدريب مؤسسات وطنية ذات صلة في بلدان مختارة وعملية جمع البيانات المشتركة. ويجري المكتب حاليا مناقشات مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية بشأن تنسيق جمع البيانات في أوروبا وإمكانية القيام بعملية مشتركة لجمع البيانات للحد من عبء الاستجابة على البلدان<sup>(٢٦)</sup>.

٥٦ - ويقتضي تحسين معدل الاستجابة للدراسة الاستقصائية أن تقوم اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بتنشيط جهودهما لتشجيع البلدان على الانتظام في تقديم البيانات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويتعين أيضا بناء شراكات جديدة مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا وآسيا حيث معدل الاستجابة منخفض بوجه خاص. ويمكن أن يؤدي تزايد مشاركة المكاتب الإحصائية الوطنية أيضا إلى تحسين التنسيق اللازم على الصعيد الوطني. وفي حين يمثل تحسين التغطية القطرية للبيانات المجموعة من خلال

(٢٥) نحو ٩٠ في المائة من البلدان التي اختارت المكاتب الإحصائية الوطنية كمركز تنسيق للدراسة الاستقصائية هي من أوروبا.

(٢٦) يتعاون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا مع آليات أخرى لجمع البيانات في أمريكا اللاتينية (مثل النظام الإقليمي للمؤشرات الموحدة عن التعايش السلمي وأمن المواطنين، الذي يعززه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ومعهد سيسالفا في كالي، كولومبيا) وفي أوروبا ("الدليل الأوروبي لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية"، وهي عملية لجمع البيانات تشجعها شبكة من المؤسسات البحثية) بشأن القيام بمزيد من التنسيق وتبادل المعلومات عن المعايير والأساليب.

الدراسة الاستقصائية هدفا يمكن تحقيقه في الأجل المتوسط، فإن معالجة القضايا الواضحة المتصلة بقابلية المقارنة الدولية للبيانات المتاحة تتطلب استراتيجيات طويلة الأجل، يكون العنصر الأول فيها وضع التصنيف الدولي للجريمة وتنفيذه تدريجيا.

## الهدف ٨

زيادة إتاحة وجودة البيانات القطرية عن الجريمة على الصعيد الدولي

### الإجراءات والنواتج المقترحة

- (أ) تشجيع تعيين جهات تنسيق وطنية للدراسة الاستقصائية
- (ب) إنشاء عمليات لجمع البيانات عن الجريمة مشتركة مع المنظمات الإقليمية
- (ج) زيادة تحسين إتاحة واستخدام البيانات المجمعة من خلال الدراسة الاستقصائية من خلال تحسين نظم نشر إحصاءات الجريمة على شبكة الإنترنت

## باء - مستودعات البيانات الدولية والإبلاغ عن الجريمة

### ١ - إحصاءات جرائم القتل

٥٧ - تنتج المعلومات التي تُجمع عن الجريمة من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لالتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية سلسلة بيانات غير مكتملة من حيث التغطية القطرية ومحدودة في قابليتها للمقارنة الدولية. ولذلك، بدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في عام ٢٠١١ بإنشاء مجموعة بيانات عالمية عن جرائم القتل العمد، التي تتميز بين جميع أشكال الجريمة، بأكثر سلاسل البيانات قيمة من حيث توفرها وشمولها وقابليتها للمقارنة<sup>(٢٧)</sup>. وتغطي مجموعة بيانات إحصاءات جرائم القتل ٢٠٧ من الدول أو المناطق ويجري تحديثها بانتظام من مجموعة متنوعة من المصادر الوطنية والدولية، وذلك إما من نظام العدالة الجنائية أو نظام الرعاية الصحية العام. وهناك بعض المشكلات النوعية في ما يتعلق بالتفاوت بين المصادر وعدم توافر بيانات على مر الزمن فيما يتعلق ببعض البلدان، ويلزم تركيز الجهود على تحسين نوعية البيانات في أفريقيا وبعض أجزاء من آسيا. وكذلك لا تتوفر البيانات المصنفة حسب عدد من العوامل منها نوع الجنس أو العمر أو الأسلوب أو السياق

(٢٧) إمكانية قياس عدد جرائم القتل باستخدام بيانات من مصدرين هما نظام العدالة الجنائية ونظام المعلومات الصحية تحسن توافر البيانات عن جرائم القتل، في حين لا تتوفر هذه البيانات عن الجرائم الأخرى.

والمعلقة بجرائم القتل إلا بشكل محدود، لأن الكثير من البلدان لا يمكنها توفير هذا المستوى من التفصيل. ويحتاج ذلك الجانب إلى اهتمام كبير لأن البيانات المتعلقة بجرائم القتل والمصنفة بحسب الخصائص ذات الصلة يمكن أن تقدم معلومات مفيدة عن الأسباب الكامنة وراء جرائم القتل، ويمكنها توجيه برامج منع هذه الجرائم على نحو أفضل.

## ٢ - توسيع المستودع الدولي لبيانات الجريمة وتزويده بتغطية عالمية

٥٨ - سمح توفر مجموعة موثوقة من البيانات عن جرائم القتل بتزويد المجتمع الدولي بمرجع كمي لقياس الجريمة. ولكن، في حين أن جريمة القتل قد توفر معلومات بديلة جيدة عن الجرائم العنيفة، فهي لا تغطي أشكال الجريمة الأخرى، التي تحتاج بدورها إلى تقييم على المستوى العالمي. وبالتدرج، ونتيجة لتحسن توافر البيانات التي تنتجها المصادر الإدارية عن أشكال الجريمة الأخرى وتحسن قابليتها للمقارنة، وللتوسع التدريجي في البيانات من الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء، ستأخذ سلاسل البيانات الدولية المتاحة للتحليلات العالمية في التحسن والازدياد، كما سيتحسن ويزداد الإبلاغ عن اتجاهات الجريمة.

٥٩ - والعنف ضد المرأة هو أحد المجالات التي ينبغي أن يُنظر في إدراجها في مستودعات البيانات العالمية عن الجريمة. وبفضل بعض المبادرات التي نفذت في الآونة الأخيرة<sup>(٢٨)</sup>، تُتاح بيانات العنف ضد المرأة بالنسبة لبلدان مختارة ولأشكال مختارة من العنف. وعلى الرغم من ذلك، لا يوجد حتى الآن مستودع بيانات عالمي يتم تحديثه بانتظام ويمكن عن طريقه الوصول إلى البيانات عن مجموعة أنواع مختلفة من العنف ضد المرأة واسترجاع هذه البيانات. وإحدى أولى خطوات تحسين التغطية العالمية للبيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة يمكن أن يكون تنقيح البيانات عن جرائم القتل لتمييزها عن جرائم قتل الإناث.

## ٣ - التحليل العالمي لمستويات الجريمة واتجاهاتها

٦٠ - طلبت عدة هيئات حكومية دولية (بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية) إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة تقديم تحليل لاتجاهات الجريمة، ونشر المكتب في عام ٢٠١١ الدراسة العالمية الأولى عن جرائم القتل، بناء على مجموعة بيانات إحصاءات جرائم القتل. وشملت

(٢٨) في السنوات الأخيرة، وُضعت عدة مبادرات لجمع البيانات عن العنف ضد المرأة على الصعيد الدولي، بما في ذلك قاعدة بيانات الأمين العام المتعلقة بالعنف ضد المرأة (٢٠٠٩)، ومستودع إقليمي للدراسات الاستقصائية أنشأته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٧، والدراسة الاستقصائية على نطاق الاتحاد الأوروبي للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ بشأن العنف ضد المرأة، التي أُجريت في إطار وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية.

الدراسة تحليلًا إحصائيًا مقارنة لجرائم القتل على المستويين الإقليمي والعالمي، جرى فيه وصف مجموعات السكان الأكثر تعرضًا لخطر الجرائم العنيفة وإبراز العلاقة بين الجرائم العنيفة والتنمية، والجريمة المنظمة، والأسلحة النارية، والعنف العائلي. وأثبتت الدراسة فائدتها كأداة لنشر مجموعة البيانات ولاستخلاص المعلومات الإحصائية ذات الصلة بتقرير السياسات.

٦١ - ويعد النشر المنتظم للتقارير التي تستند إلى التحليل الإحصائي للجريمة أحد الأنشطة الهامة من أجل تحسين إمكانية وصول المستخدمين إلى مجموعات البيانات العالمية عن الجريمة وجعلها أكثر نفعًا لهم. ويمكن لهذه الجهود أن تحفز أيضًا عمليات على المستويين الوطني والدولي لتعزيز نوعية البيانات الموجودة وتغطيتها.

#### ٤ - أدوات رصد الأمن والعدالة وسيادة القانون في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٦٢ - لم يجر بعد تحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولكن تجري مناقشات رسمية وغير رسمية بشأن كيفية تنظيم إطار التنمية وتحديد الأهداف الرئيسية التي يمكن أن تشكل محوره<sup>(٢٩)</sup>. وفي حين لم يتم الاتفاق بعد على أي مقترحات، فإن الأمن وإمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون تُعد من بين الموضوعات التي تجري مناقشتها باعتبارها من الأجزاء التي تتكون منها خطة التنمية الجديدة. ولكي يتسنى إدراج هذه المواضيع في الإطار الإنمائي الجديد، من المهم أن تكون الإحصاءات جاهزة لتوفير خط أساس مناسب للأهداف والمؤشرات المحتملة على المستويين الوطني والدولي.

٦٣ - ومن أجل بلوغ هذه الغاية، سيكون من المفيد الدعوة إلى عقد اجتماع لفريق من الخبراء يضم إحصائيين ومحللين من المكاتب الإحصائية الوطنية، والمؤسسات الوطنية للعدالة الجنائية والمنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات البحثية والأوساط الأكاديمية، وذلك لمناقشة المفاهيم والأساليب الإحصائية والبيانات والمؤشرات المتعلقة بمجالات الأمن وإمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون. ويمكن أن تُعرض نتيجة هذه المشاورات في إطار العمليات ذات الصلة وإلى الجهات الفاعلة المعنية التي تشارك في صياغة إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

### الهدف ٩

(أ) تحسين التغطية الجغرافية والموضوعية لمجموعات البيانات الدولية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية

(٢٩) انظر فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، "تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع"، ٢٠١٢.



- (ب) تقديم تحليل إحصائي على المستوى العالمي للجريمة والعدالة الجنائية  
 (ج) توفير أدوات لرصد الأمن وإمكانية اللجوء إلى العدالة وسيادة القانون من أجل إثراء المناقشة المتعلقة بإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

### الإجراءات والنواتج المقترحة

- (أ) توسيع نطاق تغطية مجموعة بيانات إحصاءات جرائم القتل وشمولها بحيث تغطي أشكالاً محددة من جرائم القتل مثل قتل الإناث  
 (ب) توسيع سلسلة البيانات المتعلقة بأشكال الجريمة الأخرى من أجل الوصول إلى تغطية عالمية  
 (ج) تنظيم حلقات عمل تدريبية عن دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لانتهاكات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية وعن بيانات جرائم القتل، مع إيلاء الأولوية للتدريب في أفريقيا وآسيا  
 (د) إنشاء مستودع عالمي للبيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة  
 (هـ) مواصلة الإصدار المنتظم للدراسة العالمية المتعلقة بجرائم القتل  
 (و) إعداد تقارير يمكن أن تقدم تحليلاً إحصائياً للبيانات التي يتم جمعها على المستوى الإقليمي أو العالمي  
 (ز) عقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن المفاهيم والأساليب الإحصائية والبيانات والمؤشرات المتعلقة بمجالات الأمن وإمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون  
 (ح) وضع مقترح بشأن المؤشرات الإحصائية والأساليب المتصلة بها في مجالات الأمن وإمكانية اللجوء إلى القضاء وسيادة القانون من أجل إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

## خامساً - تنفيذ خارطة الطريق، وهو مجهود مشترك بين اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

٦٤ - تقترح خارطة الطريق المبينة في هذه الورقة إنجاز عدة أنشطة وعدد كبير من النواتج خلال العمل المنسق الذي يقوم به عدد من أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي. ومن المسلم به أن النجاح في تنفيذ الخطة المقترحة مرهون بتوافر الموارد الكافية وبالالتزام النظراء المعنيين.

٦٥ - وعلى المستوى الدولي، تنشيط العديد من المنظمات في المجالات المتصلة بإحصاءات الجريمة. وستشارك في العمل المضطلع به في هذه المجالات وفقا لولاياتها ومجالات خبرتها، وتشمل هذه المنظمات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤسسات شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الإقليمية مثل اللجان الإقليمية، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٦٦ - وعلى الصعيد الوطني، إن مجموعة الجهات المعنية التي تلزم مشاركتها من أجل ضمان تحسن كبير في العمليات الإحصائية المتعلقة بالجريمة تشمل المكاتب الإحصائية الوطنية، ومؤسسات منظومة العدالة الجنائية (الشرطة، والمدعون العامون والمحاكم والسجون) والهيئات المعنية الأخرى مثل الوكالات المعنية بمكافحة الفساد والسلطات المالية الوطنية وسلطات الصحة العامة، التي يكون لها صلة بأشكال معينة من الجريمة.

٦٧ - ويمثل مركز الامتياز المعني بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بالحوكمة والإيذاء والأمن العام والعدالة المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا، شريكا متميزا في تنفيذ خارطة الطريق، ولا سيما في تشجيع البحوث المنهجية حول إحصاءات الجريمة، وتيسير وضع المعايير والمبادئ التوجيهية المنهجية، وكذلك في برامج بناء القدرات. ومن الضروري إنشاء مراكز أخرى من هذا النوع لتعزيز تنفيذ خارطة الطريق.

٦٨ - ويمكن دعم تنفيذ خارطة الطريق أيضا من خلال عقد مؤتمر دولي كل سنتين عن إحصاءات الجريمة. وبالنظر إلى نجاح المؤتمر الدولي الأول عن إحصاءات الجريمة، يمكن أن يمثل ذلك منتدى يتيح لجميع الفئات المعنية الوطنية والدولية (مؤسسات البحوث، والمكاتب الإحصائية الوطنية، والمؤسسات الوطنية المعنية بالجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية) أن تناقش بصورة غير رسمية العناصر الرئيسية لخارطة الطريق.

٦٩ - وبناء على الطلب الذي تقدمت به اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل إيجاد آليات يمكن أن تتعاون في إطارهما اللجنتان، يُقترح أن تشترك اللجنتان في استعراض خارطة الطريق وأن يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة بتقديم تقارير منتظمة إلى اللجنتين عن حالة تنفيذ خارطة الطريق.

٧٠ - وعلاوة على ذلك، يُقترح تنظيم اجتماعات لأفرقة خبراء على نحو منتظم وبرعاية اللجنتين. ومن المتوقع أن يقوم الإحصائيون أو المحللون من المكاتب الإحصائية الوطنية، والمؤسسات الحكومية الوطنية، والمنظمات الإقليمية والدولية، ومن الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية، الذين يشاركون في تسجيل ونشر وتحليل البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، بمناقشة واستعراض الأنشطة التي تم وضعها في إطار خارطة الطريق وتقديم مشورتهم الفنية في الاجتماعات.

## سادسا - نقاط مطروحة للمناقشة

٧١ - قد ترغب اللجنة القيام بما يلي:

- (أ) التوصية بتنفيذ خارطة الطريق المقترحة، وتحديد المجالات ذات الأولوية وسبل تيسير التنسيق في ما بين أصحاب المصلحة المعنيين المتعددين؛
- (ب) استعراض مسار العمل المقترح لوضع واستكمال التصنيف الدولي للجريمة المقرر تقديمه إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين في عام ٢٠١٥، والموافقة عليه؛
- (ج) دعوة المكاتب الإحصائية الوطنية إلى النظر في دورها وولايتها في مجال إنتاج ونشر إحصاءات الجريمة، وتشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية بإحصاءات الجريمة، وتنفيذ الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإبذاء، وذلك بغرض تشجيع إنشاء نظم إحصائية وطنية عن الجريمة أو تعزيز النظم القائمة؛
- (د) استعراض الآلية المقترحة لتعزيز التعاون مع لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية والنظر في سبل مواصلة تعزيز هذه الشراكة بغرض تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية؛
- (هـ) دعم تنظيم المؤتمر الدولي الثاني عن إحصاءات الجريمة في عام ٢٠١٤؛
- (و) الطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين عن حالة تنفيذ خارطة الطريق.

## خارطة طريق لإحصاءات الجريمة الإجراءات والنواتج التي تتسم بأولوية أكبر

المجالات	المواضيع	الإجراءات/النواتج المقترحة	الجهة الرائدة	أصحاب المصلحة الآخرون المعنيون
تحسين المنهجيات	التصنيف الدولي للجريمة	• إعداد تصنيف دولي للجريمة واختباره واستكماله (من المقرر اعتماده في عام ٢٠١٥)	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	اللجنة الإحصائية، الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، مركز الامتياز، اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية
	الجرائم التي يصعب إخضاعها لقياس كمي	• الجريمة المنظمة: وضع إطار إحصائي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الامتياز (الإنترنت)	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترنت)
	الجرائم التي يصعب إخضاعها لقياس كمي	• الفساد: وضع مبادئ توجيهية لدراسات استقصائية تستند إلى عينات سكانية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الامتياز	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات مكافحة الفساد والعدالة الجنائية للبلدان المهتمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي
		• الاتجار بالأشخاص: تحديد الممارسات السليمة لتحسين البيانات الإدارية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية
		• الجريمة البيئية: تحسين البيانات الإدارية واختبار نهج جديدة لإنتاج البيانات	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

المجالات	المواضيع	الإجراءات/النواتج المقترحة	الجهة الرائدة	أصحاب المصلحة الآخرون المعنيون
	البيانات الإدارية	• وضع مبادئ توجيهية لمؤشرات إحصائية بشأن الوصول إلى العدالة وكفاءة نظام العدالة الجنائية ومنع الجريمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكاتب الإحصائية الوطنية لمؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومركز الامتياز
	دراسات استقصائية عن الجريمة أجريت على عينات	• وضع مبادئ توجيهية لدراسات استقصائية عن ضحايا جرائم الأعمال التجارية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الامتياز	المكاتب الإحصائية الوطنية للبلدان المهتمة
		• إنشاء مكتبة للتوثيق المنهجي للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء	مركز الامتياز	المكاتب الإحصائية الوطنية، واللجان الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
	بيانات الجريمة بحسب نوع الجنس	• وضع دليل بشأن "مراعاة نوع الجنس" في الإحصاءات المتعلقة بالجريمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، والمكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة، واللجان الإقليمية
تحسين القدرة	المستوى الوطني	• إنشاء آليات وطنية لتنسيق إحصاءات الجريمة	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة	
	المستويان الإقليمي والدولي	• وضع مناهج للتدريب على إعداد الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء والبيانات الإدارية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الامتياز	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة، والمنظمات الإقليمية
		• تعزيز البرامج الإقليمية لبناء القدرات	المنظمات الإقليمية	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الامتياز

المجالات	المواضيع	الإجراءات/النواتج المقترحة	الجهة الرائدة	أصحاب المصلحة الآخرون المعنيون
تحسين عمليات جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي	الأمم المتحدة - قسم تدريب المدنيين	• تعيين جهات تنسيق وطنية	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
		• إقامة شراكات مع المنظمات الإقليمية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المنظمات الإقليمية
الجهات الدولية لإيداع البيانات والإبلاغ عن الجريمة		• تحسين التغطية الجغرافية والمواضيعية لإحصاءات جرائم القتل وغير ذلك من أشكال الجريمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية والصحة العامة للبلدان المهتمة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمات الإقليمية، ومراكز البحث، والإنتربول
		• إنشاء مستودع عالمي للبيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
		• القيام على نحو منتظم بإصدار دراسة عالمية عن جرائم القتل	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكاتب الإحصائية الوطنية، ومؤسسات العدالة الجنائية والصحة العامة للبلدان المهتمة
		• تقديم مقترح بأن يتضمن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ مؤشرات إحصائية في مجالات الأمن والوصول إلى العدالة وسيادة القانون	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة، والمنظمات الإقليمية
تنفيذ خارطة المنجزات الطريق		• تقديم تقرير إلى الدورة السادسة والأربعين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وإلى الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (٢٠١٥)	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة

المجالات	المواضيع	الإجراءات/النواتج المقترحة	الجهة الرائدة	أصحاب المصلحة الآخرون المعنيون
		<ul style="list-style-type: none"> <li>تقديم تقرير إلى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة للسلامة والعدالة الجنائية (٢٠١٧)</li> </ul>	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة
		<ul style="list-style-type: none"> <li>عقد المؤتمر الدولي الثاني لإحصاءات الجريمة</li> </ul>	البلد المتطوع (يحدد فيما بعد)	المنظمات الإقليمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الامتياز

## الإجراءات والنواتج التي هي ذات أولوية أدنى

المجالات	المواضيع	الإجراءات/النواتج المقترحة	الجهة الرائدة	أصحاب المصلحة الآخرون المعنيون
تحسين المنهجيات	الجرائم التي يصعب إخضاعها لقياس كمي	<ul style="list-style-type: none"> <li>الجريمة المنظمة: تحسين البيانات الإدارية الحالية</li> </ul>	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والانتربول
		<ul style="list-style-type: none"> <li>الفساد: تحسين البيانات الإدارية الحالية واستحداث منهجيات تتعلق بالفساد الذي يضر بالأعمال التجارية والإدارة العامة، والعمليات السياسية</li> </ul>	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الامتياز	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات مكافحة الفساد والعدالة الجنائية للبلدان المهتمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي
		<ul style="list-style-type: none"> <li>الاتجار بالأشخاص: إعداد دراسات استقصائية إحصائية</li> </ul>	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكاتب الإحصائية الوطنية، ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة ومنظمة الهجرة الدولية، ومنظمة العمل الدولية

المجالات	المواضيع	الإجراءات/النواتج المقترحة	الجهة الرائدة	أصحاب المصلحة الآخرون المعينون
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• تهريب المهاجرين: تحسين البيانات الإدارية واختبار الدراسات الاستقصائية الإحصائية</li> </ul>	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة ومنظمة الهجرة الدولية، ومنظمة العمل الدولية
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• جرائم الفضاء الإلكتروني: تحسين البيانات الإدارية واختبار الدراسات الاستقصائية الإحصائية</li> </ul>	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكاتب الإحصائية الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرون من البلدان المهتمة، والاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الإقليمية، ومركز الامتياز
		<ul style="list-style-type: none"> <li>• غسل الأموال: تحسين البيانات الإدارية واستحداث طرائق غير مباشرة لوضع التقديرات</li> </ul>	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكاتب الإحصائية الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرون من البلدان المهتمة، وصندوق النقد الدولي والمنظمات الإقليمية
	البيانات الإدارية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع مسرد للممارسات السليمة لتحسين البيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة</li> </ul>	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة، والمنظمات الدولية والإقليمية، ومركز الامتياز
	دراسات استقصائية عن الجريمة أجريت على عينات	<ul style="list-style-type: none"> <li>• استعراض الدراسات الاستقصائية التي تستند إلى بيانات مستمدة من المجرمين أنفسهم</li> </ul>	مركز الامتياز	مراكز البحث
	مصادر أخرى للبيانات المتعلقة بالجريمة	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحديد الممارسات السليمة للاستفادة من مصادر بديلة للبيانات المتعلقة بالجريمة</li> </ul>	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مركز الامتياز والمكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة
تحسين القدرة	المستوى الوطني	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إدراج إحصاءات الجريمة ضمن الخطط الإحصائية الوطنية الرئيسية</li> </ul>	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية على الصعيد القطري	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة



المجالات	المواضيع	الإجراءات/النواتج المقترحة	الجهة الرائدة	أصحاب المصلحة الآخرون المعنيون
	المستويان الإقليمي والدولي	• إنشاء مراكز إقليمية لإحصاءات الجريمة	مركز الامتياز، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشركاء آخرون	المكاتب الإحصائية الوطنية ومؤسسات العدالة الجنائية للبلدان المهتمة، والمنظمات الإقليمية
تحسين العمليات الدولية لجمع البيانات وتحليلها	دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لانتهاكات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية	• تحسين القدرة على الوصول إلى البيانات المتعلقة بالجريمة من خلال قاعدة بيانات تنشر عن طريق الإنترنت	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	
المستودعات الدولية للبيانات والإبلاغ عن الجريمة	تنظيم حلقات تدريب (تمنح فيها الأولوية لأفريقيا وآسيا)	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة		
	إصدار دراسات أخرى عن الجريمة على المستويين العالمي والإقليمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المنظمات الإقليمية	